دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية على وفق (IFRS 9)- عينة من المصارف العراقية

The Role of Risk Management in Predicting Credit Losses According to (IFRS 9) - a Sample of Iraqi Banks

م.م. رابعة ضياء جاسم العاني
Rabeah Dheyaa Jasim
وزارة التربية /مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي
rabeaaalani082@gmail.com

تاريخ تقديم البحث : 2022/02/08
تاريخ قبول النشر: 2023/03/28

المستخلص :

يعتمد نجاح أي مصرف على المدى الطويل على نظام فعال في التعامل مع مشاكل الأئتمان بما يضمن تقليل مستوى الخسائر المتوقعة من سداد القرض وهذا يتوقف على كفاءة نظام إدارة المخاطر لديه , وتزامناً مع التوجه العام للمصارف العراقية نحو تطبيق المعايير الدولية وخصوصاً معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 إلى جانب تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة 2018 الخاصة بتطوير نماذج الخسائر الأئتمانية المتوقعة وتخويل إدارات المصارف بإعتماد طريقة إحتساب الخسائر الأئتمانية بما يتلائم مع طبيعة نشاط المصرف مما إقتضى ضرورة وجود نظام إدارة مخاطر قادر على التصدي للمعوقات التي يمكن أن تواجه المصرف وبالأخص في مجال الأئتمان , يهدف البحث إلى بيان دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالمخاطر بشكل عام ومخاطر الأئتمان بشكل خاص ومدى فاعليتها في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية المتوقعة, وأظهرت الأستنتاجات إن نظام إدارة المخاطر يشكل قسم جوهري وسبب رئيسي لنجاح المصرف وإستمراريته وتم التوصية بضرورة الأخذ بتوجيهات قسم إدارة المخاطر لما يمتلكه من خبرة في مواجهة المخاطر وتقليل أثرها والتنبؤ بعواقب المخاطر التي يمكن أن تواجه المصرف .

الكلمات المفتاحية : إدارة المخاطر , الخسائر الأئتمانية المتوقعة , معيار الأبلاغ المالي الدولي IFRS 9 .

Abstract:

The success of any bank in the long term depends on an effective system in dealing with credit problems to ensure that the level of expected losses from repaying the loan is reduced, and this depends on the efficiency of its risk management system, and in conjunction with the general orientation of Iraqi banks towards the application of international standards, especially the International Financial Reporting Standard IFRS 9 In addition to the instructions of the Central Bank of Iraq for the year 2018 regarding the development of expected credit losses models and authorizing bank departments to adopt a method of calculating credit losses in a way that is consistent with the nature of the bank's activity, which necessitated the existence of a risk management system capable of addressing the obstacles that may face the bank, especially in the field of credit. The research aimed at explaining the role of risk management in predicting risks in general and credit risks in particular, and its effectiveness in predicting expected credit losses. Confronting risks, minimizing their impact, and predicting the consequences of risks that may face the bank .

Key words: risk management, expected credit losses, IFRS 9.

المقدمة :

نتيجة الأزمة المالية التي حدثت بين عام (2007–2010) بسبب القصور الموجود في المعيار IAS 39 الذي يعترف بالخسائر الأئتمانية بعد حدوثها أي وقوعها فعلاً , دعا ذلك قادة دول العشرين (G20) ولجنة بازل للرقابة المصرفية إلى الشروع بالطلب من واضعي المعايير المحاسبية الدولية بمراجعة المعايير لإستدراك المخصصات على الأصول المالية وإعادة النظر في الآليات المتبعة في مجال إحتساب الخسائر الأئتمانية , إذ أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة (FASB) معايير جديدة تعنى بتكوين مخصصات على الأصول المنتجة وغير المنتجة منها حيث تقوم على قاعدة جوهرية تتمثل بإستعمال نماذج مبنية على الخسائر الأئتمانية المتوقعة بدلاً من النماذج القديمة التي تعتمد على الخسارة الأئتمانية المتحققة.

وإنطلاقاً من حرص البنك المركزي العراقي على تطبيق أفضل الممارسات الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي(IFRSs) دعا البنك المركزي العراقي المصارف العراقية إلى الألتزام بتطبيق المعايير الدولية وبضمنها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 "الأدوات المالية" من خلال كتابه ذي العدد (9/12) بتاريخ(2016/1/4) كما أوجب البنك المركزي العراقي من خلال كتابه (446/6/9) بتاريخ (2018/12/26) المصارف بتشكيل لجنة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي تتكون من أعضاء من إدارات (قسم إدارة المخاطر, قسم تكنلوجيا المعلومات , قسم التدقيق الداخلي , قسم الأئتمان, قسم المالية) وتكون هذه اللجنة خاضعة لإشراف إدارة المصرف من أجل التحول من معيار المحاسبة الدولي IAS 39 إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 فضلا عن تخويل إدارات المصارف بإعتماد طريقة معينة في إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة بما يتلائم مع طبيعة عمل المصرف والثبات على الطريقة المتبعة من فترة لأخرى.

المحور الأول : منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً. مشكلة البحث ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

- هل يوجد دور لإدارة المخاطر في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية المتوقعة على وفق IFRS 9.
- هل يوجد إختلاف في طرق إحتساب الخسائر الأئتمانية على وفق معيار IFRS 9 فيما يخص المصارف عينة البحث.
- هل يوجد إختلاف في طرق إحتساب الخسائرالأئتمانية فيما بين التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية.

ثانياً. أهداف البحث وتتمثل بالآتي :

- بيان دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالمخاطر بشكل عام والمخاطر الأئتمانية بشكل خاص وقدرتها في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية المتوقعة.
- إظهار الأختلاف في طرق إحتساب الخسائر الأئتمانية على وفق IFRS 9 فيما بين المصارف عينة البحث .
- إظهار الأختلاف في طرق إحتساب الخسائر الأئتمانية فيما بين التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية.

ثالثاً. أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في إظهار الدور المهم الذي تلعبه إدارة المخاطر في المصارف وتأثيرها في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية على وفق IFRS 9 خصوصا بعد توجه المصارف العراقية نحو تطبيق المعايير الدولية ومنها معيارالإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 وعليه تكمن آلية البحث في تقديم الدعم والمساندة العلمية من خلال بيان متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 في مجال إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة ومقارنة تلك المتطلبات مع ما تقدمه إدارات المصارف العراقية من خطط وجهود عمل ومن بينها إدارة المخاطر وتأثيرها ودورها في إحتساب الخسائر الأئتمانية .

رابعاً. فرضية البحث ومفادها :

- لايوجد تأثير لإدارة المخاطر في تقليل المخاطر بشكل عام والمخاطر الأئتمانية بشكل خاص.
- لايوجد إختلاف في طرق إحتساب الخسائر الأئتمانية على وفق IFRS 9 فيما بين المصارف عينة البحث.
- لايوجد إختلاف في طرق إحتساب الخسائر الأئتمانية فيما بين التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية.

خامساً. منهج البحث ومصادر جمع البيانات والمعلومات :

من أجل تحقيق أهداف البحث وإختبار الفرضيات إعتمدت الباحثة على المنهج الأستنباطي من خلال تسليط الضؤ على مفهوم الخسائر الأئتمانية وطرق قياسها على وفق IFRS 9 وبيان دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية كما إعتمدت الباحثة على المنهج الأستقرائي في تشخيص أوجه القصور التي تعاني منها المصارف العراقية في مجال إحتساب الخسائر الأئتمانية ومدى التزامها بتعليمات البنك المركزي العراقي ودور إدارة المخاطر في التنبؤ بتلك الخسائر كما إعتمدت الباحثة على ما متوفر من أدبيات عربية وأجنبية في إنجاز الجانب النظري أما في الجانب العملي فقد إعتمدت الباحثة على الزيارات الميدانية للمصارف عينة البحث والحصول على المنهجيات المعتمدة في تلك المصارف .

سادساً. مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع البحث من عدد من المصارف العراقية المعنية بتطبيق متطلبات معيار IFRS 9 وتعليمات البنك المركزي العراقي ولاسيما في مجال إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة , أما عينة البحث فتتكون من أربعة مصارف تتنوع مابين مصارف تجارية ومصارف إسلامية وذلك لعدم وجود إختلاف في مجال تطبيق متطلبات IFRS 9 فيما بين المصارف الإسلامية والتجارية , والمصارف الإسلامية هي(مصرف نور العراق الأسلامي , مصرف زين العراق للأستثمار والتمويل) أما المصارف التجارية فهي (مصرف بغداد الأهلي , مصرف عبر العراق), كما تشمل العينة المختصين والعاملين في مجال إدارة المخاطر وإدارة الأئتمان والمسؤولين في المصارف عينة البحث وكذلك العاملين في أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية .

سادسا.المخطط الأفتراضي للبحث يبين الشكل (1) في أدناه المخطط الأجرائي للبحث.

الشكل (1) المخطط الإجرائي

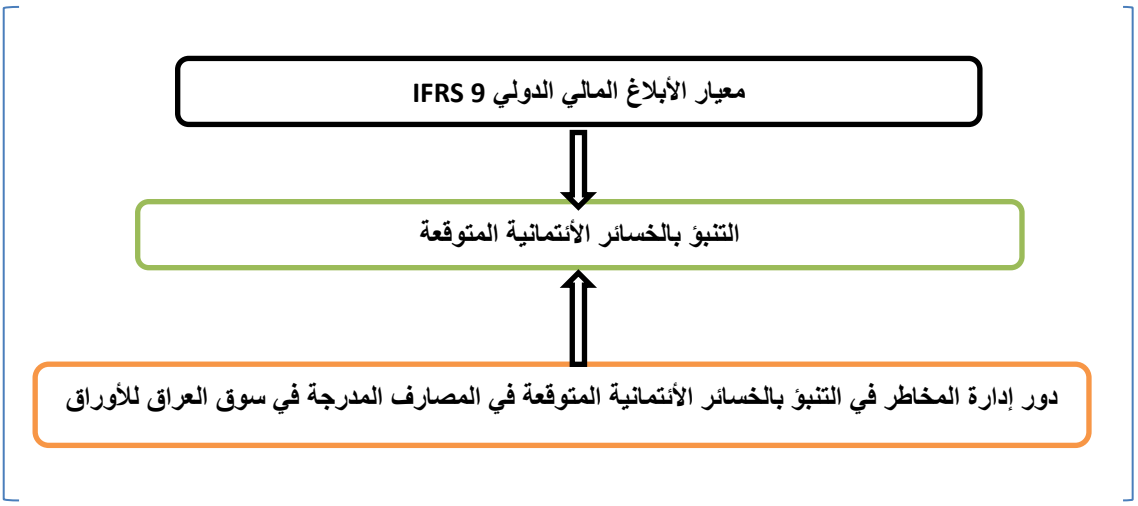

المصدر : الشكل من إعداد الباحثة

سابعاً. الدراسات السابقة :

الجدول (1) الدراسات العربية والأجنبية

ثانياً. الدراسات العربية.	
الدراسة	إيمان – 2019
عنوان الدراسة	دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالبنوك - دراسة حالة على مجموعة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي-
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية إدارة المخاطر وماهي المخاطر البنكية.
عينة الدراسة	عينة من البنوك الجزائرية.
اساليب التحليل	تم اعداد قائمة إستبيان – برنامج تحليل البيانات (ssps)
أهم الاستنتاجات	يحدد قسم التدقيق الداخلي مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية لتحسين إدارة المخاطر البنكية, ويكون المدقق الداخلي على إطلاع بجميع المخاطر البنكية المحتملة ليقوم بإقتراح الوسائل والسبل المناسبة للتعامل معها.
ثالثاً.الدراسات الأجنبية.	
الدراسة	Ozioko & Enya-2021
عنوان الدراسة	Credit Risk Management And Deposit Money Banks' Performance In Nigeria - إدارة مخاطر الأئتمان وأداء البنوك في نيجيريا
نوع الدراسة	بحث منشور - Journal of Economics and Allied Research Vol
أهداف الدراسة	بيان تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا.
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف النيجيريا
اساليب التحليل	قائمة الأستبيان – وإستخدام الأساليب الإحصائية.
أهم الاستنتاجات	تؤدي زيادة الأصول غير العاملة إلى تدهور ربحية وأداء البنوك التجارية في نيجيريا. ويعترف مخصص خسارة القروض بالمخاطر الناشئة عن الإقراض ويعمل على تعزيز قدرة إدارة مخاطرالائتمان للبنوك التجارية

ثامناً.إسهامة البحث الحالي :

تناولت الدراسات السابقة في أعلاه بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية كما في دراسة إيمان (2019), كما ركزت دراسة Ozioko & Enya (2021) على بيان تأثير مخاطر الأئتمان على ربحية المصرف وادائه في نيجيريا.

ويأتي البحث الحالي مكملاً للدراسات السابقة ومتميزاً عنها في الآتي:

1- التركيز على إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر الأئتمانية بشكل خاص وتأثيره على أداء المصارف.

2- بيان مجالات الأختلاف فيما بين الطرق المتبعة في المصارف العراقية للتنبؤ بالخسائر الأئتمانية المتوقعة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 وهو مايعكس المرونة التي منحها المعيار في إحتساب الخسائر الأئتمانية بما يتلائم مع طبيعة عمل المصرف.

المحور الثاني : دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية على وفق (IFRS 9).

أولاً. إدارة المخاطر: – المخاطرة هي عنصر عدم اليقين أو احتمال الخسارة في أي معاملة تجارية في أي مكان وفي أي وضع وفي أي وقت في المجال المالي ، ويمكن تصنيف مخاطر الوحدة الأقتصادية على نطاق واسع على أنها مخاطر ائتمانية ومخاطر تشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر أخرى (Ozioko & Enya,2021: 89-91) , تؤثر المخاطر بشكل سلبي على الأهداف الأستثمارية للوحدة الأقتصادية مثل (الجودة , السعر , التوقيت , رضا الزبائن , مخاطر الحصة السوقية , مخاطر الإخلال بالسمعة , مخاطر الخسائر المالية) , ويتم قياس المخاطر من خلال الأحتمالية إذ ترتبط المخاطر بعدم اليقين بشأن الكسب والخسارة وتعرف المخاطر على أنها (تأثير عدم اليقين على الأهداف) (Cmi,2020:1) , كما عرفت أيضاً من قبل معهد إدارة المخاطر (IRM) بأنها (مزيج من إحتمال وقوع حدث ونتائجه والتي تنجم عنه عواقب سلبية) (Hopkin ,2017:16) , ويتم التعامل مع المخاطر المختلفة من خلال إدارتها والتعامل معها ومحاولة التقليل من أثرها ويعبر عن مفهوم إدارة المخاطر(بأنها مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الأقتصادية من أجل التحكم وتقليل التهديدات لأستمرار الكفاءة والربحية ونجاح عملياتها) (Cmi,2020,14:1).

ثانياً. خطوات إدارة المخاطر: – تعرف المخاطر المصرفية بأنها (ضمان ربحية وسلامة الصناعة المصرفية) (2018:4, Tursoy), ويمكن تعريفها (بأنها المخاطر التي تواجهها المصارف لتنفيذ عملياتها المالية والتي يجب الحفاظ عليها ضمن المعايير العادية لتجنب الأفلاس) (Hlaciuc & Anton,2019:192), كماعرف معهد المدققين الداخليين الدولي (All) إدارة المخاطر بأنها (وظيفة تسهل وتراقب تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر وتراقب تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية وتساعد أصحاب المخاطر في تحديد التعرض للمخاطر المستهدفة والإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر المناسبة في جميع أنحاء الوحدة الأقتصادية) (Ravindran etal,2015:39) .

ويرى Sleimia أن هنالك خمس خطوات لممارسة إدارة المخاطر RM يجب إتباعها من قبل الوحدة الأقتصادية للوصول إلى نتائج أكثر فاعلية وكفاءة وهي (Sleimi, 2020:490):-

1- **فهم المخاطر وإدارة المخاطر:** – وهي عملية منهجية لتطبيق تقنيات إدارة المخاطر المتطورة التي تتضمن المراجعة والتقييم المستمر للمخاطر المحتملة في الصناعة المصرفية والمطلوبة لفهم المخاطر داخل عمليات المصرف والمخاطر التي تهدد استثمارات وأنشطة المصرف, إذ إن الفهم الكامل للمخاطر وممارسات إدارة المخاطر يدل على كفاءة المصارف في إدارة المخاطر على المدى الطويل فضلاً عن تعزيز أداء المصارف.

2- **تحديد المخاطر:** – يتم تحديد المخاطر من خلال تحديد مصادر المخاطر والأنشطة التي تتأثر بها ويعد تحديد المخاطر الخطوة الأولى في السيطرة على المخاطر وإدارتها وفق طريقتين مهمتين لتحديد المخاطر وهما:-

- **تخطيط المخاطر** – يجب على المصارف أن تكون على معرفة بأنواع المخاطر المحيطة بها والتي قد تؤثر على الأداء فضلاً عن تصنيفها وإمكانية حدوثها وقوتها, وكذلك أنواع المخاطر عالية التأثير فضلاً عن تخطيط المخاطر التي تصنف المخاطر بناًء على تأثيرها .
- **تحليل المخاطر** – ويتم ذلك وفقاً لأهميتها مما يسمح للوحدة الأقتصادية باستخدام المصادر بشكل مثالي والتوسع في خطة إدارة المخاطر الخاصة بها إذ تساعد عملية تحليل المخاطر صانعي القرار في المصارف على وضع الخطط المستقبلية ، وتمكينهم من تحديد الأولويات وتقليل المخاطر بالطريقة المثلى.

3 – **تقييم المخاطر:** – هي عملية تقييم احتمالية حدوث المخاطر باستخدام طريقة التحليل الكمي والنوعي ، وتقييم تكاليف وفوائد معالجة المخاطر وتحليل المخاطر بما في ذلك تحديد أولويات المخاطر واختيار تلك التي تحتاج إلى إدارة نشطة, وعند تقييم المخاطر يجب الأخذ بنظر الأعتبار الجوانب الاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية.

4 – **مراقبة المخاطر:** – "هي عملية تقييم مستوى الرقابة الداخلية للمخاطر التي قد تواجه المصارف إذ يتم تقييم فعالية الضوابط الحالية والاستجابة لإدارة المخاطر من خلال خطط العمل لتنفيذ القرارات المتعلقة بالمخاطر المحددة", وتعد مراقبة المخاطر مهمة من أجل التحقق من فعالية نظام إدارة المخاطر.

5 – **تحليل مخاطر الائتمان:** – وهي عبارة عن تحليل منهجي للجدارة الائتمانية ، وشخصية العميل ، وقدرته المالية ، والضمانات المقدمة من قبله ، ورأس المال ، وشروط منح القروض ، والائتمان الممنوح للزبائن المتخلفين عن السداد , أي إنه تقييم للأصالة المالية للمدينين من منظور المصرف , تعتبر مخاطر الائتمان أكبر تهديد لصلابة النظام المصرفي حيث تشكل المخاطر الأئتمانية نسبة (60%) من المخاطر التي تؤثر على أداء المصارف , والهدف من تحليل مخاطر الائتمان هو سعي المصارف لرفع معدل عائدها المعدل بالمخاطر عن طريق تجنب مخاطر الائتمان التي بدورها تقلل من فرص التخلف عن السداد سواء فشل سداد المدين أو الموقف الائتماني المنخفض للمصارف الذي ينطوي على تحليل مخاطر الائتمان .

ثالثاً.أنواع المخاطر المصرفية: – تتباين المخاطر المصرفية من مصرف إلى آخر تبعاً للأنشطة والعمليات التي تقوم بها المصارف ومن أهم تلك المخاطر مايلي :

1- **مخاطر السيولة:** - تعرف مخاطر السيولة بأنها " عدم قدرة المصرف على تلبية الطلبات المالية قصيرة الأجل مما ينعكس سلباً على سمعة المصرف وبالتالي تناقص ثقة المودعين وضياع الفرصة البديلة " , إذ يقوم المصرف بتحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل مع توفير مستوى مناسب من السيولة , وتتمثل مخاطر السيولة بعدم قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين لفترة معينة (Hakimi & Zaghdoudi , 2017 : 47).

2- **المخاطر القانونية:** - **قد** تواجه المصارف هذه المخاطر نتيجة النقص في المستندات أو القبول سهواً مستندات لضمانات من المدينون ويتبين فيما بعد أنها غير مقبولة قانونياً مايتطلب من المصرف وضع سياسة ذات حدود معينة ونظام رقابي يعمل على الحد من هذه المخاطر (2019:19, إيمان).

3 - **مخاطر السوق:** - ترتبط هذه المخاطر بأصول المصرف والأسعار التي يتم تداولها بشكل مستمر في الأسواق العالمية وتنقسم إلى (Zolkifi etal , 2019:10) :

- **مخاطر سعر الفائدة** - وهو إحتمالية حدوث تغير في سعر الفائدة والذي يؤثر سلبا على جودة محفظة المصرف , يتم تحديد سعر الفائدة إستناداً إلى القيمة الحالية في السوق وتتغير بناءً على العرض والطلب.
- **مخاطر سعر الصرف** - تتعلق هذه المخاطر بتغير قيمة الأصول المالية بسبب التغير في اسعار صرف العملات كما تعرف ايضاً بمخاطر سعر صرف العملات ومخاطر سعر الصرف الأجنبي , فعند إرتفاع سعر صرف العملة ستنخفض قيمة الأصول النقدية .

4 - **مخاطر السمعة:** - وهي المخاطر التي تنشأ عند مواجهة المصرف لمشكلة تتعلق بالإقراض مايؤدي إلى ضعف ثقة المتعاملين مع المصرف وقد تحدث هذه المخاطر نتيجة الإشاعات , مثل المخاطر المرتبطة بالأرباح أو رأس المال أو السيولة والتي يرى أصحاب المصلحة أنها تتعارض مع قيم ومباديء المصرف (Zaby & Pohl ,2019:2-3) .

5- **المخاطر التشغيلية:** - وهي المخاطر المتعلقة بالعمليات التجارية الخاصة بالمصرف ومدى تأثيرها وتوافقها مع السياسات والإجراءات المصرفية والتقنيات الداخلية والأنظمة وأمن المعلومات وتتضمن ايضاً مخاطر الحوكمة وتخطيط الإدارة الأستراتيجية والهيكل التنظيمي للمصرف وإدارة الموارد الداخلية (Chirita & Nica , 2020: 68) .

6- **مخاطر الأئتمان:** - وتتمثل بمخاطر التخلف عن السداد وتتمثل بعدم إمكانية الزبون المتعامل مع المصرف بالإيفاء بألتزاماته وفق الشروط المنصوص عليها في الإتفاقية المبرمة بينه وبين المصرف (Schweser,2014:13), ولاتقتصر مخاطر الأئتمان على إحتمالية عدم الدفع فقط بل تمتد إلى إحتمالية حدوث خسائر عندما تقوم وكالات التصنيف الإئتماني بتخفيض تصنيف الشركات أو الأعمال التجارية عندما يتم تداول هذه الألتزامات في الأوراق المالية , وقد يكون هناك إنخفاض في قيمتها السوقية , فضلاً عن أن المعاملة قد تكون عبر الحدود هنا يجب الأخذ بنظر الأعتبار مخاطر البلد في تقييم المخاطر (Brown & Moles , 2016:6-7) .

سابعاً. مفهوم إنخفاض قيمة الأئتمان وقياسه وفق معيار IFRS 9

1- مفهوم إنخفاض قيمة الأئتمان

يعرف الأئتمان بأنه " نشاط يقوم به المصرف بمختلف تخصصاته بتقديم سقوف تمويلية ومنح تسهيلات إئتمانية مختلفة كالقروض, خصم الكمبيالات , الجاري مدين للقطاعات الأقتصادية المختلفة " (الأمين ورابح , 11:2017), يحدث الإنخفاض في قيمة الأئتمان (القرض) نتيجة المخاطر التي قد تحدث وتؤدي إلى خسارة ونقص في قيمة القرض ويتمثل الأنخفاض في قيمة القرض بالفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بمعدل الفائدة للقرض والأستثمار المسجل في قيمة الأصل (DIFS ,2018:3) , وتعرف خسائر الأئتمان بأنها القيمة الحالية للفرق بين جميع التدفقات التعاقدية المستحقة وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها (MNP,2017:5), ويعتمد إحتساب الخسائر الأئتمانية على وفق IFRS 9 على دقة المعلومات والمؤشرات التي يمكن أن تتوقع حدوث الخسارة في المستقبل وأهمية التوقيت الزمني المرتبط بهذه المعلومات

ويمكن تعريف الخسائر الأئتمانية المتوقعة بأنها " المتوسط المرجح للخسائر الأئتمانية مع عد المخاطر المختلفة للسداد بمثابة أوزان" (المغامس , 330:2018).

2- دور إدارة المخاطر الأئتمانية في التنبؤ بالخسائر الأئتمانية وطرق التنبؤ بها.

تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بمحاولة التخفيف من الخسائر من خلال معرفة مدى كفاية رأس مال المصرف واحتياطيات خسائر القروض في أي وقت معين, تحاول المصارف التخفيف من الخسائر التي تنشأ بسبب تخلف المقترضين عن سداد القروض والسلف المحصلة إذ إن وظائف الائتمان للمصارف تعزز قدرة المستثمرين على استغلال المشاريع المربحة المرغوبة. ، وقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر الائتمان على أنها إمكانية خسارة القرض المستحق (مخاطر التخلف عن السداد), إذ تؤثر مدى إدارة مخاطر الائتمان على أداء المصارف المالية بالكامل أوبقائها على قيد الحياة , تعكس إدارة مخاطر الأئتمان مدى فعالية الإدارة في الوحدات الأقتصادية وتعد من المهام المركزية للمصارف فقد يتعرض المصرف للفشل بسبب مخاطر التخلف عن السداد من المقترضين حيث يعتبر القطاع المصرفي بمثابة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في أي بلد, إذ إن الصحة المالية السليمة للمصارف هي ضمان ليس فقط لمودعيها بل للمساهمين والموظفين والاقتصاد ككل (Ozioko & Enya ,2021:89-91).

وعند إستخدام نموذج إنخفاض قيمة الخسائر الأئتمانية المتوقعة في المصارف فهناك العديد من التحديات التي يجب أخذها بنظر الأعتبار والخاصة بمعلومات الأقتصاد الكلي (Travkina etal , 2020, 26) وهي كالآتي :

- تحديد عدد مؤشرات الأقتصاد الكلي التي لها تأثير كبير على تقييم الأداة المالية ويجب أن تكون هذه المؤشرات متسقة لجميع المحافظ وخطوات النمذجة والعمليات الداخلية للمصرف.
- تقييم مدى كفاية معلومات توقعات الأقتصاد الكلي المستخدمة في تنفيذ بيانات الأقتصاد الكلي التنبؤية المدمجة بأحتمالية سيناريو الأقتصاد الكلي.

3- قياس إنخفاض القيمة وفق معيار IFRS 9

تقاس الخسائر الأئتمانية المتوقعة على أساس نموذجين وهما كما يأتي (Barnoussi,2020:181):

- الخسائر الأئتمانية المتوقعة لمدة 12- شهر.
- الخسائر الأئتمانية المتوقعة على مدى عمر الموجود.

ويتم إحتساب الخسائر الأئتمانية على أساس ثلاثة مراحل وفق المدخل العام ويتم الأعتراف بإنخفاض القيمة للأصول المالية على أساس هذا المدخل كالآتي (EY,2018:19):

المدخل العام – The general approach

في ظل هذا المدخل يجب على الوحدة الأقتصادية الأعتراف بمخصص الخسائر الأئتمانية لإنخفاض قيمة الأصول المالية في تأريخ إعداد التقارير المالية بناءً على 12- شهر أوعلى طول عمر الأصل وكما يأتي (Vasilyeva & Frolova , 2019:76):

المرحلة الأولى :- تتضمن هذه المرحلة الأصول ذات الأداء الجيد (العاملة) إذ يتم في هذه المرحلة الأعتراف بإحتياطي الخسائر الأئتمانية المتوقعة لها لمدة 12- شهر, وفي هذه المرحلة يتم إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة على أساس الإفتراضات الآتية (Beerbaum & Ahmad ,2015:4):

- المخاطر الأئتمانية تكون منخفضة.
- الناحية المالية للمقترض سليمة وقادر على الوفاء بإلتزاماته .
- لايوجد تأثير للتغيرات الأقتصادية على قدرة المقترض في الوفاء بإلتزاماته .

المرحلة الثانية:- تتضمن هذه المرحلة الاصول المالية التي ظهرت عليها مؤشرات زيادة في مخاطر الأئتمان منذ الأعتراف الأولي بها مع عدم وجود دليل موضوعي يؤكد إنخفاض قيمتها وتتمثل مؤشرات إنخفاض القيمة للأصول بما يأتي :(Beerbaum & Ahmad ,2015:4)

- ظهور ظائقة مالية للمقترض.
- تأخر المقترض عن السداد في موعد الأستحقاق.
- وجود تغيرات إقتصادية كبيرة في السوق .

المرحلة الثالثة :- تتضمن هذه المرحلة الأصول المالية التي ظهر عليها إنخفاض كبير في جودة الأئتمان (القروض المتعثرة) (Rådström & Eriksson, 2019 :7) , وتتمثل المؤشرات التي تشير إلى أن الأصل المالي قد إنخفضت قيمته بالآتي : (BDO , 2014:18)

- ظائقة مالية كبيرة.
- التخلف عن السداد أو الأخلال ببنود العقد.
- تعرض القرض إلى إعادة هيكلة.
- منح المصرف إمتياز للمقترض نتيجة صعوبة مالية تتعلق بالمقترض أو أسباب إقتصادية.

المحور الثالث : الطرق المتبعة للتنبؤ بالخسائر الأئتمانية المتوقعة في المصارف عينة البحث دعا البنك المركزي العراقي من خلال كتابه بالعدد (9/12) بتاريخ (2016/1/4) المصارف العراقية بالإنتقال من النظام المحاسبي الموحد للمصارف إلى المعايير الدولية , كما طلب البنك المركزي العراقي من المصارف العراقية القيام بالآتي (البنك المركزي العراقي, 2:2018):

1- الإفصاح وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تصدر بعد 2019/1/1.

2- على المصارف وضع انظمة تمكنها من تنفيذ متطلبات IFRS 9 خصوصا في مجال الخسائر الأئتمانية.

3- على المصارف تقديم خطة معتمدة من قبل مجلس الإدارة أو المدير الأقليمي لفرع المصرف الأجنبي والمعد من قبل اللجنة المشكلة إلى البنك المركزي العراقي وتقوم اللجنة بمتابعة التطبيق وتزويد البنك المركزي العراقي بتقرير فصلي عن موقف التطبيق.

4- قيام المصرف بمقارنة التأثير الكمي (QIS) من تطبيق المعيار IFRS 9 مع المخصصات المالية المعتمدة في المصرف لاسيما مخصص الخسائر الأئتمانية المتوقعة وتزويد البنك المركزي بها برفقة البيانات المالية الفصلية.

أولاً. نطاق إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة

وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 يطبق نموذج قياس الخسائر الأئتمانية المتوقعة ضمن الإطار الآتي (بأستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) وكما جاء في اللائحة الإرشادية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 (تعليمات البنك المركزي العراقي , 3:2018):

1- الذمم المالية التجارية .

2- ادوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة .

3- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة.)

4- خطابات الضمان المنصوص عليها وفق متطلبات المعيار IFRS 9.

5- منتجات التمويل الإسلامي التي تحمل صفات الدين (أصل وعائد).

6- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

7- تعهدات منح القروض او السقوف عندما يكون هناك التزام قائم لتمديد او زيادة الائتمان.

8- الذمم المالية المرتبطة بعقود الإيجار ضمن متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16.
9- الموجودات الناتجة عن العقود والتي تدخل ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 15.
10- المطالبات الائتمانية على المصارف والمؤسسات المالية (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات المصرف مثل الحوالات, خطابات الضمان والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جدا).

ثانياً. التصنيف الأئتماني الصادر من البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي بتصنيف الأئتمان إلى قروض منتجة للعوائد والقروض غير المنتجة للعوائد وذلك إستناداً إلى أحكام الفقرة (104) من قانون المصارف (94) لسنة (2004) تعليمات قانون تسهيل تنفيذ قانون المصارف (4) لسنة (2010), حيث تتفرع هذه القروض إلى عدة فروع كما مبين في الجدول الآتي (تعليمات قانون تسهيل تنفيذ قانون المصارف(4) , 2010: 16):

جدول (2) تصنيف الأئتمان حسب تعليمات البنك المركزي العراقي

نوع القرض	تصنيف الإئتمان	النسبة	المعايير الوصفية
القروض المنتجة للعوائد	الإئتمان الجيد	2%	البيانات محدثة وسمعة المقترض سليمة من الناحية المالية والتدفق النقدي مستمر وملتزم بالتسديد في الموعد المحدد.
	الإئتمان المتوسط	10%	القرض قابل للتحصيل مع الفوائد, ومؤشراته: 1- مضى أكثر من 30 يوم وأقل من 90 يوم . 2- المعلومات المحدثة بطيئة وإنخفاض الربحية والتدفقات النقدية . 3- الركود الإقتصادي في قطاع نشاط المقترض . 4- إحتمالية التخلف عن السداد لظهور خلل وضعف في إدارة الشركة. 5- تقدم المقترض بطلب لتمديد فترة الأستحقاق . 6- عدم تقييم المصرف للضمانات المقدمة بشكل دوري. 7- عدم كفاية الضمانات.
القروض غير المنتجة للعوائد	إئتمان دون المتوسط	25%	أكثر من 90 يوم وأقل من 180 يوم , ومؤشراته: 1- التأخر في تسديد الأقساط. 2- تدني التدفقات النقدية. 3- عجز المصرف في الحصول على معلومات كافية تخص المقترض.
	إئتمان مشكوك في تحصيله	50%	أكثر من 180 يوم وأقل من سنة , ومؤشراته : 1- التخلف عن تسديد الدفعات المستحقة مع الفائدة. 2- إنخفاض في القيمة السوقية للضمانات المقدمة. 3- رفع المصرف دعوى ضد المقترض.
	الإئتمان الخاسر	100 %	وهذا النوع يمكن تحصيل جزء منه مع عدم تحصيله بالكامل ويشمل جميع الإئتمانات الممنوحة التي مضى على إستحقاقها سنة فأكثر ولم تسدد.
المصدر: إعداد الباحثة إعتماداً على تعليمات (4) لسنة 2010 من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف			

وقد تم تعميم هذه النسب الواردة أعلاه على كافة المصارف على أن يتم إعتمادها في حساب مخصص الخسائر الأئتمانية وتكون هذه النسب ثابتة وتسري على جميع المصارف , وجاء في كتاب البنك المركزي بالعدد (466/6/9) بتاريخ (2018/12/26) وفقاً للمعيار IFRS 9 على إدارة المصرف إعتماد سياسة ائتمانية يتم تطبيقها على المتعاملين بالعملية الإئتمانية وتشمل أسس تحديد درجة الجدارة الإئتمانية للزبائن وأسس التقييم لدى كافة الإدارات المعنية بالمصرف, وبإمكان المصرف إعتماد منهجية عامة للإحتساب أو منهجية لكل نوع أو مجموعة معينة من الحسابات بالإعتماد على الخصائص المشتركة لتلك الحسابات , فضلاً عن توثيق اسباب إختيار المنهجية والخصائص المشتركة التي بنيت عليها والثبات على المنهجية المعتمدة , وكما جاء بكتاب البنك المركزي العراقي بالعدد (5670/3/9) بتاريخ (2021/3/24) فإن درجات الجدارة الإئتمانية تتحدد عند الزيادة أو المنح أو التجديد على أساس فصلي وعند تصنيف الديون وتكوين المخصص بعشر فئات , مع الأخذ بالأعتبار المؤشرات الخاصة بكل فئة وفقاً لما يأتي (البنك المركزي العراقي ,8:2021) :

جدول (3)تصنيف الجدارة الإئتمانية وفق المعيار IFRS 9

الحالة	الفئة	مستوى المخاطر الإئتمانية
منتج للعوائد	1	مخاطر منخفضة جداً (Very Low Risk)
	2	مخاطر منخفضة (Low Risk)
	3	مخاطر معتدلة (Moderate risk)
	4	مخاطر مقبولة (Acceptable Risk)
	5	مخاطر مقبولة إلى حدٍ ما (Marginally Acceptable Risk)
	6	مخاطر قابلة للأرتفاع (Risk Subject to Increase)
	7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة (Watch List) (إئتمان متوسط)
غير منتج للعوائد	8	إئتمان دون المتوسط(Substandard)
	9	إئتمان مشكوك في تحصيله (Doubtful)
	10	إئتمان خاسر (Loss)

المصدر: إعداد الباحثة إعتماداً على كتاب (البنك المركزي العراقي ,2021) "تعليمات الجدارة الإئتمانية"

وعلى المصرف الألتزام بوزن ترجيحي لكل درجة من الدرجات الواردة في الجدول أعلاه , كذلك الألتزام بالتفاصيل الواردة في ادناه وتشمل الآتي (البنك المركزي العراقي ,9:2021) :

1- إستقرار الشركة
2- إستقرار الصناعة
3- المركز المالي للشركة.
4- القدرة التنافسية للشركة.
5- الأرصدة المستحقة السداد.
6- التعامل مع المشاكل القانونية.
7- كفاءة الإدارة و الرقابة الداخلية.
8- حجم و تنوع التمويل و التسهيلات.
9- مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
10- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن نشاط الشركة.

وعلى المصرف تطوير سياسته بما يتوافق مع التطورات الحاصلة في هذه التعليمات على أن تركز هذه السياسة على الآتي (البنك المركزي العراقي ,10:2021) :

1- درجة المخاطر الإئتمانية لكل تسهيل ممنوح للزبون.
2- الجدارة الإئتمانية للزبون الواحد والأطراف المرتبطة به .
3- المتوسط المرجح للجدارة الإئتمانية لمحفظة المصرف وجزيئاتها بحسب الصناعات التي ينبغي أن يخضع كل منها لدراسات مستقلة.

ثالثاً. الطرق المعتمدة للتنبؤ بالخسائر الأئتمانية المتوقعة في المصارف عينة البحث

تقوم المصارف عينة البحث بإعتماد طرق وأساليب مختلفة عند التنبؤ بالخسائر الإئتمانية المتوقعة لكل مصرف والآتي عرض لطرق إحتساب الخسائر المتوقعة في المصارف عينة البحث : **(ملاحظة: نظراً لخصوصية العمل المصرفي وسرية المعلومات ذات الصلة فقد تم ترميز المصارف عينة البحث).**

1-المصرف (A)

يتبع المصرف (A) تنفيذ متطلبات المعيار IFRS 9 في إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة وفقاً للآتي :

- إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة من 12 شهراً الأولى من تاريخ إعداد القوائم المالية.
- إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة على طول عمر الأصل المالي .

إحتمالية التعثر:- (PD%) : يقوم المصرف (A) بإحتساب الPD من خلال تصنيف الأفراد إعتمادا على ستة سمات وهي (العمر, الموقع الجغرافي , العمل , نوع الضمان , مدة الأستحقاق , التمديد) , كما يعتمد في تصنيف الشركات على ستة سمات أيضاً وهي(رأسمال الشركة , نشاط الشركة , عمر الشركة , التدفق النقدي , الأرباح المتحققة , درجة الإفصاح) وتتفرع عن هذه السمات الرئيسية سمات فرعية ويوضح الجدول (4) في أناه تفرعات إحدى السمات الست لتوضيح طريقة الأحتساب :

جدول (4) درجة التصنيف على اساس فترة الأستحقاق

درجة المخاط	تفاصيل التصنيف	المرحلة	مدة الأستحقاق
1	جودة عالية – درجة أقل من مخاطر الأئتمان	المرحلة الأولى	عند الأستحقاق
2	جودة عالية – درجة مخاطر منخفضة جداً		لغاية 5 أيام
3	جودة عالية إلى متوسطة – درجة مخاطر منخفضة		من 6-15 يوم
4	جودة متوسطة – مخاطر معتدلة		من16-30 يوم
5	لها خصائص مخاطرة – درجة مهمة من المخاطر	المرحلة الثانية	من 31-40 يوم
6	مخاطر إئتمان عالية		من 41-50 يوم
7	مخاطر ذات ضعف مستمر– مخاطر ائتمانية عالية جداً		من 51-60 يوم
8	مخاطر بدرجة عالية – إحتمالية عدم الأنتظام مع إمكانية إسترداد أصل الدين والفوائد.		من 61-90 يوم
9	أقل تقييم - غير منتظمة مع إمكانية إسترداد أصل الدين والفوائد.	المرحلة الثالثة	من 91-180 يوم
10	غير منتظمة – مع إمكانية أقل إسترداد أصل الدين أو الفوائد بالكامل.		من 181 فأكثر
المصدر: المقابلة الميدانية مع مسؤولي المصرف (A) والبيانات التي تم الحصول عليها من المصرف .			

ومن خلال الجدول السابق لو أن أحد المقترضين تأخر عن موعد التسديد لمدة (6) أيام فإنه سيصنف إلى الفئة الثالثة ضمن المرحلة الأولى وبالتالي فإن درجة المخاطرة ستكون (3/10) أي مايعادل (0.3) ومن ثم يتم الأنتقال إلى السمة التي تليها وهكذا , لنفترض أن المقترض حصل على الدرجات التالية ولكل سمة مثلاً (الأستحقاق =3,العمل = 8, العمر=2,الموقع الجغرافي = 4, الضمان =9, التمديد =10) بعد ذلك سيتم تجميع الدرجات التي حصل عليها المقترض (3+8+2+4+9+10=36) وبقسمة الناتج على عدد السمات سنصل إلى الدرجة التي سيحصل عليها المقترض أي (6=6/36) وهي الدرجة التي حصل عليها المقترض والتي على أساسها سيتم تحديد درجة الخطر وفق نموذج الأعمال لتصنيف المصرف لقطاعي الأفراد والزبائن وبالتحديد التصنيف (B) ضمن المرحلة الثانية (مخاطر إئتمانية عالية) ونسبة إحتمال التعثر الخاصة بها هي (114%) كما يظهرها الجدول (5) في أدناه :

الجدول (5) نموذج اعمال المصرف لتصنيف الإئتمان لقطاعي الأفراد والشركات

نموذج الأعمال لتصنيف الإئتمان النقدي لقطاع الأفراد والشركات				
التصنيف الداخلي	درجة المخاطر	تفاصيل التصنيف	المرحلة	نسبة إحتمالية %PD
Aaa	1	جودة عالية- درجة أقل من مخاطر الإئتمان	المرحلة الأولى	1.18%
Aa	2	جودة عالية – درجة مخاطر منخفضة جدا		2.18%
A	3	جودة عالية الى متوسطة – درجة مخاطر منخفضة		3.18%
Baa	4	جودة متوسطة – مخاطر معتدلة		4.18%
Ba	5	لها خصائص مخاطرة – درجة مهمة من المخاطر	المرحلة الثانية	20%
B	6	مخاطر ائتمان عالية		50%
Caa	7	مخاطر ذات ضعف مستمر مخاطرائتمانية عالية جدا		75%
Ca	8	مخاطر بدرجة عالية – احتمالية عدم الانتظام مع امكانية استرداد اصل الدين والفوائد		99%
C	9	أقل تقييما-غير منتظمة مع امكانية استرداد اصل الدين والفوائد	المرحلة الثالثة	100%
D	10	غير منتظمة – مع إمكانية اقل لأسترداد اصل الدين او الفوائد بالكامل		100%
المصدر: المقابلة الميدانية مع مسؤولي المصرف (A)				

ويتم إحتساب المتوسط لإحتمالية التعثر لكل محفظة من خلال إحتساب عدد القروض المتعثرة لكل سنة على إجمالي القروض لتلك السنة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{النسبة المئوية للتعثر للمحفظة} = \frac{\text{عدد القروض المتعثرة للمحفظة}}{\text{إجمالي القروض للمحفظة}}$$

وبعدها يتم جمع النسب لخمس سنوات ماضية وإستخراج الوسط الحسابي وذلك من خلال قسمة المجموع الناتج لخمس سنوات على (5) والتوصل إلى PD% التي سيتم إعتمادها للسنة الحالية .

الخسارة عند التعثر – LGD%– يتم إستخراج LGD% من خلال المعادلة التالية:

الخسارة عند التعثر = [(التعرض عند التعثر– المبلغ المتوقع الحصول عليه)÷ التعرض عند التعثر]

التعرض عند التعثر– EAD وهو يمثل المبلغ المتوقع التخلف عن سداده في المستقبل بسبب التغيرات بعد تأريخ التقرير والذي يمثل أصل المبلغ مع الفائدة , وبعد التوصل الى المتغيرات الثلاث يتم احتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة من خلال المعادلة التالية : **ECL=PD%×LGD%×EAD.**

2–**المصرف (N)**:– يتبع المصرف (N) نفس الطريقة السابقة في إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة إلا أنه يقوم بنقل القرض إلى المرحلة الثانية عند تجاوزه موعد التسديد(90) يوماً , كما أنه يعتمد على عشر سمات بدلاً من ستة في إحتساب الشركات والأفراد وهي (إستقرار الصناعة , هيكل التمويل والتسهيلات,الإدارة والرقابة, إستقرار الشركة, التدفقات النقدية,التعامل مع المشاكل القانونية, مؤشر الأداء ونتائج الأداءالتشغيلي, الموقف المالي, القدرة التنافسية,الأرصدة المستحقة السداد).

3–**المصرف (Z)**:– يتبع المصرف طريقة واحدة لإحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة للافراد والشركات على حد سواء .

إحتمالية التعثر– (PD%)– يقوم المصرف باحتساب PD% بطريقة مختلفة وحسب ما ذكر في تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 (المنهجية الخاصة بالمصرف Z ,2:2021) :

1–الأنحراف الأقتصادي للأداة المالية = صافي الدين × معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي × معدل التضخم العام.

2– مربع الإنحراف الأقتصادي للأداة المالية .

3– إعادة اللوغاريتم الطبيعي لأصل الدين LN = لوغاريتم (إجمالي قيمة الأداة المالية /الفترة اللاحقة).

4– الفترة إلى التعثر DD: DISTANCE TO DEFAULT كمقياس لمخاطر التعثر= إعادة اللوغاريتم الطبيعي لأصل الدين + { العائد المتوقع للفترة اللاحقة – (مربع الأنحراف الأقتصادي للأداة / 2) } × الفترة اللاحقة .

5– إحتمال التعثر PD% = إعادة التوزيع التراكمي الطبيعي القياسي لفترة التعثر .(DD:DISTANCE TO DEFAULT)

الخسارة عند التعثر– LGD% – يقوم المصرف باحتسابها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{LGD\%} = \frac{\text{EAD} - \text{المبلغ المتوقع الحصول عليه من الزبون}}{\text{EAD}}$$

التعرض عند التعثر– EAD – يقوم المصرف باحتسابها من خلال المعادلة الآتية :

EAD = المبلغ المسدد للزبون + { المبالغ غير المسحوبة من قبل الزبون من قيمة القرض × نسبة الإستغلال UGD } – التسديدات من الزبون. { تقاس UGD حسب درجة التصنيف الإئتماني للزبون }.

4– **المصرف (B)**: – يتبع المصرف في إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة للأفراد

إحتمالية التعثر– (PD%)– يعتمد المصرف على المؤشرات التاريخية التي يحصل عليها من المؤسسات الخارجية (صندوق النقد الدولي/البنك الدولي/البنك المركزي العراقي) وربطها بالتوقعات المستقبلية مثلاً من سنة (2017– 2019) للمؤشرات الأقتصادية مثل (البطالة–Unemploymemt) , (التضخم–Inflation) , (الناتج المحلي الأجمالي– Real GDP growth) كما موضح في الجدول (6) الأفتراضي الآتي:

جدول (6) النسب التأريخية للمؤشرات الأقتصادية

Year	GDR.	Inf.	Unem.
2017	10%	7.8%	14%
2018	8%	7.5%	12%
2019	7%	6.0%	11.5%

يقوم المصرف من خلال إستخدام الطرق الأحصائية بالحصول على قيمة ال(Beta) من البيانات التاريخية لكل متغير من المتغيرات التالية وكذلك النسبة الثابتة وكانت كالآتي:

a=0.5 , B1: GDR.=2 , B2: Inf.=6 , B3: Unem.=1.2

كما يحصل المصرف على نسب التنبؤات المستقبلية من المؤسسات الخارجية السابق ذكرها وللسنوات (2020–2023) وكما موضح في الجدول (7) الأفتراضي في أدناه وكالآتي :

جدول (7) نسب التوقعات المستقبلية للمؤشرات الأقتصادية

Year	GDR.	Inf.	Unem.
2020	8.0%	6.1%	17.0%
2021	8.3%	6.0%	16.8%
2022	8.5%	5.1%	16.4%
2023	9.0%	5.0%	15.9%
المصدر: تم الحصول على المعلومات من خلال المقابلات الميدانية مع مسؤولي المصرف .			

بعد ذلك يقوم المصرف بتطبيق السيناريوهات الثلاثة في إختبارات الأوضاع الضاغطة StressTesting لدراسة التنبؤات المستقبلية ومدى تأثيرها على نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة ويتم ذلك من خلال معادلة الأنحدار الخطي وكالآتي :–

Y=a+(B1×X1) +(B2× X2) +(B 3× X3)

a=constant. **Y=PD.**

B1= GDP. Beta coefficient. **X1= GDR.**

B2=Inf. Beta coefficient. **X2= Inf.**

B3= Unem. Beta coefficient. **X3= Unem.**

مثلاً عند حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لسنة 2020 يكون ذلك من خلال الخطوات الآتية :

$Y=0.5+(2\times 9.0\%) + (6\times 5.0\%) + (1.2\times 15.9\%) = \mathbf{1.1708\%}$

يمثل هذا الناتج إحتمالية التعثر PD% لسنة 2023 في السيناريو الأعتيادي , وبعد التوصل إلى الأنحراف المعياري من خلال البيانات التأريخية للمتغيرات الثلاث وعلى إفتراض أن الناتج كان كما في الجدول (8) في أدناه وكالآتي:

الجدول (8) جدول الأنحراف المعياري للنسب التأريخية

Standard deviation			
Year	**GDR.**	**Inf.**	**Unem.**
2017	2.7%	0.4%	11.5%
2018	12.6%	1.0%	14.8%
2019	-1.7%	0.1%	12.0%
Standard deviation	**13.6%**	**1.5%**	**38.3%**

وباستخدام النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الجدول أعلاه يتم التوصل إلى السيناريو الأسؤ من خلال طرح الإنحراف المعياري لكل متغير وذلك من خلال معادلة الأنحراف الخطي وكما يأتي:

Y= 0.5 + (2×9.0%−**13.6%**) + (6× 5.0%−**1.5%**) + (1.2× 15.9%−**38.3%**) =14.18 **%**

ويتم التوصل للسيناريو الأفضل من خلال جمع الإنحراف المعياري لكل متغير من خلال معادلة الأنحراف الخطي وكالآتي:

Y= 0.5 + (2×9.0%+**13.6%**) + (6× 5.0%+**1.5%**) + (1.2× 15.9%+**38.3%**) =120.98%

الخسارة عند التعثر – LGD% – يقوم المصرف باحتسابها من خلال المعادلة الآتية :

LGD% = { EAD – (الضمان × نسبة الأستقطاع) / EAD }.

ويتم إحتساب إحتمالية التعثر الخاصة بالشركات من خلال جدول تصنيف مخاطر الإئتمان الخاص الصادر عن شركة (Moody,s) التي تصدرها الشركة سنوياً وهي إحدى كبرى شركات التقييم الإئتماني الدولية , وتكون النسب غير ثابتة حيث تتغير في كل فترة مالية , وبعد التوصل إلى إحتمالية التعثر يتم إستخدام المعادلة التالية :

ECL= PD% × LGD% × EAD .

ومما سبق يتبين أن هناك إختلاف بين متطلبات إحتساب الخسائر الأئتمانية على وفق معيار IFRS 9 وبين إحتساب تلك الخسائر وفق ماجاء في تعليمات البنك المركزي العراقي ويتبين ذلك من خلال الجدول (9) في أدناه :

الجدول (9) الأختلاف بين متطلبات البنك المركزي العراقي ومتطلبات إحتساب الخسائر الأئتمانية على وفق IFRS 9

البنك المركزي العراقي	معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9
تصنف القروض من حيث الجدارة الأئتمانية إلى نوعين: **القروض المنتجة للعوائد** ← **الإئتمان الجيد**، **الأئتمان المتوسط** **قروض غير منتجة للعوائد** ← **إئتمان دون المتوسط**، **إئتمان مشكوك في تحصيله**، **الإئتمان الخاسر**	تصنف القروض من حيث الجدارة الأئتمانية إلى نوعين: القروض المنتجة للعوائد ← مخاطر منخفضة جداً، مخاطر منخفضة، مخاطر معتدلة، مخاطر مقبولة، مخاطر مقبولة إلى حد ما، مخاطر قابلة للارتفاع، مخاطر تحتاج لعناية خاصة قروض غير منتجة للعوائد ← إئتمان دون المتوسط، إئتمان مشكوك في تحصيله، الإئتمان الخاسر
توضع النسب الخاصة بكل نوع من القروض من قبل البنك المركزي العراقي وتكون نسب ثابتة لعدة سنوات.	توضع النسب الخاصة بكل نوع من القروض من قبل المصرف وتتغير هذه النسب عند نهاية كل سنة مالية وبما يتوافق مع طبيعة عمل المصرف.
خلال ماتم عرضه في الفقرات المصدر: إعداد الباحثة من السابقة.	

يتبين مما سبق أن جميع المصارف تتبع المعادلة ذاتها في إحتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة ECL=EAD×LGD%×PD% إلا أنها تختلف في إحتساب نسبة إحتمالية التعثر PD% وينفرد كل مصرف عن غيره بطريقة معينة ومن الجدول (10) في أدناه نلاحظ مجالات الأختلاف فيما بين المصارف عينة البحث وكالآتي:

الجدول (10) الطرق الخاصة بكل مصرف لأحتساب إحتمالية التعثر PD%

المصرف	منهجية إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة
المصرف(A)	يعتمد المصرف في إحتساب نسبة إحتمالية التعثر بالنسبة للأفراد على ست سمات وهي (العمر, الضمان, الموقع الجغرافي, تاريخ الأستحقاق , العمل, التمديد) كما يعتمد في إحتساب نسبة إحتمالية التعثر بالنسبة للشركات على ست سمات أيضاً وهي (عمرالشركة, التدفق النقدي , نشاط الشركة , درجة الإفصاح , رأس المال, الأرباح) , وما يميز المصرف (A) عن باقي المصارف هو إعتماده على ست سمات فقط.
المصرف(N)	يعتمد المصرف في إحتساب نسبة إحتمالية التعثر على عشر سمات على حد سواء بالنسبة للأفراد والمؤسسات وهي (إستقرار الصناعة , هيكل التمويل والتسهيلات, الإدارة والرقابة, إستقرار الشركة, التدفقات النقدية, التعامل مع المشاكل القانونية, مؤشر الأداء ونتائج الأداءالتشغيلي, الموقف المالي, القدرة التنافسية, الأرصدة المستحقة السداد) وينفرد المصرف (N) عن باقي المصارف بإعتماده على عشر سمات لكل من الأفراد والمؤسسات , فضلاً عن أن المصرف ينقل القرض إلى المرحلة الثانية عند تجاوزه (90) يوماً , في حين باقي المصارف تنقل القرض الى المرحلة الثانية إذا تجاوز (30) يوماً.
المصرف(Z)	يعتمد المصرف في إحتساب نسبة إحتمالية التعثرعلى إستخدام معادلات إحصائية تم التوصل اليها بعد دراسة وجهد ومشاركة الخبراء في هذا المجال بوضع المعادلات , حيث يتم إستخراج (الأنحراف الأقتصادي للأداة , ومربع الأنحراف الأقتصادي , وإعادة اللوغاريتم الطبيعي لأصل الدين LN , وحساب الفترة إلى التعثر) ومن ثم الوصول إلى نسبة إحتمالية التعثر, ويتميز المصرف عن باقي المصارف بأنه يتبع المعادلات الإحصائية ويتم الحصول على الأرقام من(الصفحة الرئيسية لصفحة المؤشرات الأقتصادية- العراق) واتباع آخر تقييم يتم نشره عبر الصفحة.
المصرف (B)	يعتمد المصرف في إحتساب نسبة إحتمالية التعثر للأفراد من خلال إختبار الأوضاع الضاغطة لدراسة التنبؤات المستقبلية من خلال ربط البيانات التاريخية بالتنبؤات المستقبلية والتي يتم الحصول عليها من المؤسسات الخارجية (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي- البنك المركزي العراقي) , وإعتمادها في إحتساب نسبة إحتمالية التعثر أما فيما يخص الشركات فإنه إعتمد على مصفوفة Moody,s , وهذا يميزه عن بقية المصارف.
المصدر: إعداد الباحثة من خلال ماتم عرضه في الفقرات السابقة .	

المحور الرابع: الأستنتاجات والتوصيات

أولاً.الأستنتاجات:

1- وجود إختلاف في طرق إحتساب إحتمالية التعثر فيما بين المصارف والذي يعود سببه إلى المرونة التي منحها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 للمصارف في إختيار طريقة الأحتساب التي تلائم طبيعة عمل المصرف.

2- يصنف الأئتمان حسب ماورد في تعليمات البنك المركزي العراقي إلى خمسة أقسام فرعية بينما يصنف الأئتمان على وفق معيار الأبلاغ المالي الدولي IFRS 9 إلى عشرة أقسام فرعية.

3- تشكل إدارة المخاطر قسم جوهري وفعال وسبب رئيسي لنجاح المصرف وديمومته وإستمراريته.

ثانياً.التوصيات:

1- الأخذ بتوجيهات ومقترحات قسم إدارة المخاطر لما يمتلكه من خبرة في مواجهة المخاطر وتقليل أثرها والتنبؤ بعواقب المخاطر التي يمكن أن تواجه المصرف.

2- إعطاء الأهتمام والدعم الكافي لقسم إدارة المخاطر لما لهذا القسم من أهمية في نجاح عمل المصرف وديمومته.

3- توصي الباحثة بضرورة توجه المصارف لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 كونه يحمي المصرف من التعرض للأنهيار نتيجة التنبؤ المسبق بالخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وإحتساب المخصص اللازم لها.

قائمة المصادر

القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات والوثائق الرسمية.

1- تعليمات البنك المركزي العراقي رقم (4) لسنة 2010 " تسهيل تنفيذ قانون المصارف"، الوقائع العراقية – العدد 4172 لسنة 2011.

2- تعليمات صادرة من البنك المركزي العراقي الخاصة بالانتقال من النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية ذي العدد 9/12 و المؤرخ في 2016/1/4.

3- تعليمات البنك المركزي العراقي " التعليمات الارشادية لأعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) " الادوات المالية " ذي العدد 466/6/9 المؤرخ في 2018/12/26.

4- كتاب البنك المركزي العراقي " تعليمات الجدارة الإئتمانية" ذي العدد 5670/3/9 والمؤرخ في 2021/3/24.

5- التقارير السنوية لمصرف عبر العراق لسنة 2020,2018.

6- التقرير السنوي لمصرف نور العراق الأسلامي 2020.

7- التقرير السنوي لمصرف بغداد لسنة 2020.

8- التقرير السنوي لمصرف زين العراق الأسلامي للأستثمار والتمويل لسنة 2019.

الكتب

1- المغامس , أحمد بن عبد الله (2018) "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير وإلاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين" مكتبة الملك فهد الوطنية.

الرسائل والأطاريح

1- إيمان , قاسمي ,(2019) , " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالبنوك – دراسة حالة على مجموعة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي –" , رسالة ماجستير , كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة العربي بن مهيدي , أم البواقي .

2- الأمين , عباس محمد , رابح, شقال , (2017), " إستخدام التحليل الإئتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية) " , رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية.

Book

1 - Schweser,K.(2014).Credit Risk Measurement and Managemen.part II.

2 -Hopkin, P. (2017). Fundamentals Of Risk Management: Understanding, Evaluating And Implementing Effective Risk Management. Kogan Page Publishers, 4th EDITION .

Periodicals, Article and Thesis

1- Travkina, E. V., Solnyshkova, Y. N., Kazankina, O. A., Azmanova, E. G., & Morozova, Y. V. (2020).Transformation of the Forecast Assessment of Expected Credit Losses in Monitoring and Assessment of Credit Risk in Commercial Banks.Journal of Reviews on Global Economics,9,23-29.

2 -CMI,(2020).Risk Management. Chartered Management Institute .

3 - Zolkifli, N. A., Samsudin, K. J., & Yusof, M. B. (2019). Determinants Of Liquidity And Market Risk And The Effect On Bank Performance In Bahrain And Malaysia Banking. International Journal ofTrade,Economics andFinance,10(1),8-16.

4 -Zaby,A. & Pohl,M.(2019). The Management of Reputational Risks in Banks: Findings From Germany and Switzerland. SAGE Open.journals. sagepub.com/home/sgo.

5 - Chiriță, N., & Nica, I. (2020). An Approach To Measuring Credit Risk In A Banking Institution From Romania. Theoretical & Applied Economics, 27(2)

6 - DIFS.(2018). Workout Loans and Troubled Debt Restructurings , Office of Credit Unions Policies and Procedures.DEPART OF INSURANCE AND FINANCIAL SERVICES.

7 - MNP, (2017), "An Overview of the Impairment Requirements of IFRS 9 Financial Instruments" February 2017.Praxity MEMBER GLOBAL ALLIANCE OF INDEPENDENT.

8 - Barnoussi, A. E., Howieson, B., & van Beest, F. (2020). Prudential Application of IFRS 9:(Un) Fair Reporting in COVID-19 Crisis for Banks Worldwide?!. Australian Accounting Review, 30(3), 178-192.

9 - EY,(2018), " Applying IFRS Impairment of financial instruments under IFRS 9" , ey.com .

10 - Ozioko, J. N., & Enya, A. A. (2021). CREDIT RISK MANAGEMENT AND DEPOSIT MONEY BANKS'PERFORMANCE IN NIGERIA. Journal of Economics and Allied Research, 6(3), 89-100.

11- Vasilyeva, A., & Frolova, E. (2019). Methods Of Calculation Of Expected Credit Losses Under Requirements Of IFRS 9. Корпоративные финансы, 13(4).

12 - Beerbaum,D. & Ahmad,S. (2015), " Credit Risk According to IFRS 9: Significant Increase in Credit Risk and Implications for Financial Institutions" , SSRN Electronic Journal · January 2015.

13 - Rådström, N., & Eriksson, N. (2019). The Implications Of IFRS 9–For Equity Analysts (Doctoral Dissertation, Masters Thesis, Uppsala University). Hentet fra http://uu. divaportal. org/smash/get/diva2: 1336723.

14 - BDO.(2014).NEED TO KNOW IFRS 9 Financial Instruments –Impairment of Financial Assets. www.bdointernational.com.

15 - Tursoy, T. (2018). Risk management process in banking industry.

16 - Hlaciuc, E., & Anton, A. (2019). ACTUAL BANKING RISK APPROACHES, THEIR REGULATION, POLICIES AND PRACTICES ON BANKING RISK MANAGEMENT. The USV Annals of Economics and Public Administration, 19(2 (30)), 192-196.

17 - Hakimi, A., & Zaghdoudi, K. (2017). Liquidity risk and bank performance: An empirical test for Tunisian banks. Business and Economic Research, 7(1),

18 -Sleimi, M. (2020). Effects of risk management practices on banks' performance: An empirical study of the Jordanian banks. Management Science Letters, 10(2), 489-496.

19 -Ravindran,V.& Ahmad,H.(2015).Risk Management Practices And The Role Of Internal Audit. Research report – March 2015.

20 - Brown, K., & Moles, P. (2016). Credit Risk Management. K. Brown & P. Moles, Credit Risk Management, 16.